تقدمت بمذكرتي إحاطة مدعمتين بالوثائق والمستندات تثبتان تورّط الدوحة في تهـ

الإمارات تضع مجلس الأمن والأمم المتحدة أمـ

التصرف القطري غير مسؤول ويمثّل تصعيداً غير مبرر

مذكرات للأمين العام للجامعة العربية ومجلس التعاون والدول الأعضاء

مراقبون يطالبون بموقف دولي حازم إزاء السلوك القطري الإجرامي

■ أبوظبي، نيويورك - البيان، وكالات

وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة أمام مسؤولياتهما تجاه التهور القطري بتهديد سلامة الطيران المدني وتعريض حياة المدنيين للخطر، وتقدمت بمذكرتي إحاطة إلى كل من رئيس مجلس الأمن الدولي ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك استناداً إلى نصوص ميثاق الأمم المتحدة، مدعمتين بالوثائق والمستندات التي تثبت اعتراض الطائرات المقاتلة القطرية لطائرتين إماراتيتين مدنيتين كانتا تحلقان ضمن المسارات المعتادة في طريقهما إلى مملكة البحرين عبر خطوط طيران معتمدة دولياً، ومستوفيتين لجميع الموافقات والتصاريح اللازمة. واعتبرت دولة الإمارات هذا السلوك المتهور وغير المسؤول من جانب دولة قطر تصعيداً غير مبرر ومهدداً لسلامة الرحلات الجوية المدنية بما يخالف قواعد القانون الدولي المعمول بها في هذا الشأن، فضلاً عن تعريض الأمن والسلم الدوليين في المنطقة للخطر.

وطلبت دولة الإمارات بأن يتم اعتبار هذه الوثيقة من ضمن وثائق كل من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

كما قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بإرسال مذكرتين مماثلتين إلى كل من معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية ومعالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وطلبت توزيع هاتين المذكرتين على أعضاء الجامعة ومجلس التعاون باعتبارهما وثيقتين رسميتين لكل من المنظمتين.

تغيير مسارات

من ناحيته دعا المدير العام للهيئة العامة للطيران المدني سيف السويدي، شركات الطيران الوطنية الإماراتية للحذر أثناء الطيران في ظل وجود مخاطر كبيرة سببها التصرفات القطرية التي ضربت بعرض الحائط كافة المواثيق والأعراف الدولية ذات العلاقة بسلامة الطيران المدني والركاب، لافتاً إلى أن شركات الطيران كانت تتعامل بحسن النية إلى أن ثبت عكس ذلك تماماً.

وأكد المدير العام للهيئة العامة للطيران المدني بحسب موقع 24، الإخباري أن «خيار تغيير شركات الطيران لمساراتها واتخاذها مسارات بديلة بالرغم من كونها أطول من سابقاتها متاح أمام شركات الطيران الوطنية، إلى حين نظر المنظمة الدولية للطيران المدني بالشكوى المقدمة من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة المتعلقة باعتراض مقاتلات قطرية الطائرتين المدنيتين الإماراتيتين والبت فيها».

ولفت إلى أن «الهيئة تنسق مع سلطات الطيران المدني في البحرين، لإمكانية إيجاد ممرات بديلة، وهو ما يحتاج لوقت طويل نظراً للحاجة الملحة لدراسة تبعات تغير المسارات وتأثيرها على الطيران». يذكر أن الهيئة العامة للطيران المدني الإماراتي تدرس جميع الخيارات القانونية المتاحة لدى المنظمة الدولية للطيران المدني (إيكاو)، والمنظمات الأخرى ذات الصلة، وقد أعدت شكوى رسمية للمنظمة، بذلك الخصوص.

موقف حازم

ودعا مراقبون مجلس الأمن والأمم المتحدة والمؤسسات المعنية بسلامة الطيران المدني لاتخاذ مواقف حازمة تجاه العدوان القطري باعتباره يمثل خرقاً واضحاً لكل الاتفاقات والأعراف الدولية لتجنيب المدنيين المخاطر، ونبه المراقبون أن السلوك القطري اليائس يعد دليلاً آخر على أن العقلية التي تدير الشأن القطري عقلية متهورة ومجرمة وقائمة على مبدأ القرصنة والإرهاب. لافتين إلى أن الخلافات السياسية مهما كانت درجة حدتها لم تنح أطرافها على مر تاريخ الطيران المدني إلى تعريض سلامة الركاب للخطر وأن مثل هذا السلوك يعد جريمة حرب تعرض صاحبها للملاحقة الدولية.

وكانت بيانات الرادار التابع لمركز الشيخ زايد للملاحة الجوية أوضحت بجلاء كيف اعترضت الطائرتان الحربيتان التابعتان لقطر الطائرتين الإماراتيتين اللتين كانتا في طريقهما إلى مملكة البحرين. ونوهت الهيئة العامة للطيران المدني في الإمارات أن «الرحلات الجوية المغادرة من مطارات دولة الإمارات العربية المتحدة والمتوجهة إلى مطار البحرين الدولي تتبع مسارات جوية معتمدة من قبل منظمات الطيران المدني الدولي وتلك المسارات منشورة في الخرائط ودليل معلومات الطيران في كلتا الدولتين». ووصفت الهيئة العامة

■ تسجيلات الرادار تظهر اعتراض المقاتلات القطرية للطائرة الإماراتية

خبراء دوليون في قوانين سلامة الطيران لـ«البيان»:

قطر خرقت اتفاقية شيكاغو وعرّضت سلامة مـ

«إيكاو» ملزمة بمساءلة الدوحة عن سلوكها وللإمارات الحق في طلب التعويض

المادة 3 من اتفاقية شيكاغو تجرّم السلوك المتهور وتحمّل من يقوم بذلك مسؤولية سلامة المدنيين

تعريض حياة ركاب الطائرة الإماراتية للخطر لا تبرره أي تباينات سياسية وتحرمه قوانين الطيران

■ موسكو- فهيم الصوراني

■ لاهاي- سعيد السبكي

وصف خبراء دوليون في قوانين سلامة الطيران المدني السلوك القطري العدواني إزاء الطائرات الإماراتية بأنه يندرج تحت نطاق القرصنة الجوية، لأنه يعرض حياة الركاب الآمنين للخطر، وكان من الممكن أن يؤدي إلى كارثة جوية، مشددين على أنه من حق الإمارات مقاضاة نظام الدوحة أمام منظمة الطيران العالمي، لاتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الحكومة القطرية والمطالبة بالتعويضات وضمان عدم تكرار هذه الحوادث في المستقبل.

واعتبر الخبراء الذين استطلعتهم «البيان» أن السلوك القطري يعد خرقاً لجميع اتفاقات الطيران المدني الملزمة لجميع الدول مثل اتفاقية شيكاغو.

وقال البروفيسور أستاذ قانون الطيران والفضاء ورئيس المعهد الدولي لقانون الطيران والفضاء في جامعة ليدن الهولندية بابلو مندس دي ليون لـ«البيان»: «يحق للدول اعتراض الطائرات فقط في حالة كانت الطائرة التي يتم اعتراضها تُشكل خطراً حقيقياً على الدولة التي تقوم بالاعتراض في المجال الجوي، ويجب أن يكون هذا الخطر "ثبوتياً" مدعوماً بأدلة لا تقبل الشك، أيضاً هنا نأخذ في الاعتبار الفرق بين طبيعة عمل الطائرات الحربية المُقاتلة، وطائرات الاستطلاع والمسح الجوي، والطائرات التجارية الخاصة بالركاب أو نقل البضائع».

تحري الدقة

وأضاف البروفيسور دي ليون أنه من الضروري تحري الدقة القانونية حينما نذكر كلمة الخطر، ولا يجب استخدامها بمرونة مطاطية تجعلها من حيث المضمون أكثر شُبهة من معناها المقصود، فمرور طائرة مقاتلة في سماء دولة ما، وحاصلة على تصريح بالطيران لأداء مهمة لوجستية مثلاً في مكان آخر لا يعني أنها تشكل خطراً بعينه.

مؤكداً أن هناك العديد من الاتفاقات والقوانين الدولية التي تضبط بدقة متناهية سلامة الطيران المدني وفي حالة اعتراض مُقاتلات قطرية لطائرة مدنية خلال رحلة اعتيادية إلى مدينة المنامة البحرينية، معروفة المسار ومستوفية الموافقات والتصاريح اللازمة المتعارف عليها دولياً فهي طائرة ركاب لم تشكل أي نوع من الخطر، لذلك من حق دولة الإمارات العربية المتحدة في هذه الحالة مُقاضاة قطر قانونياً، وطلب التعويضات حال حدوث خسائر.

واختتم رئيس المعهد الدولي لقانون الطيران والفضاء في جامعة ليدن الهولندية تصريحاته لـ«البيان» بقوله: إن قطر خالفت المادة رقم 3 من اتفاقية شيكاغو للطيران المدني الدولي والتي تنص على: «تنظيم

بروكسل تستضيف مؤتمراً دولياً في فبراير

انتفاضة أوروبية ضد إرهاب «الحمدين»

■ بروكسل - البيان

دفعت الأدلة المنهمرة على انخراط «تنظيم الحمدين» في دعم وتمويل الإرهاب الدولي إلى ما يشبه الانتفاضة الأوروبية ضد النظام القطري وسرت موجة استياء واسع في أروقة البرلمان الأوروبي إزاء السلوك القطري الذي تستضيف عاصمته بروكسل مطلع فبراير المقبل مؤتمراً دولياً بعنوان «الأزمة الدبلوماسية الخليجية: مكافحة تمويل الإرهاب».

ويُنظم المؤتمر بشراكة بين مركز بروكسل الدولي للبحوث وحقوق الإنسان، والمركز الدولي للتميز لمكافحة التطرف العنيف (هداية)، وبمشاركة رفيعة المستوى من المسؤولين والخبراء من مختلف الدول الأوروبية.

وينظر المؤتمر في جلساته المختلفة ملف تنظيم الحمدين في دعم الإرهاب واحتضان الجماعات الإرهابية، والدور الذي تضطلع به تلك السياسة الإجرامية في إنشاء وتأجيج الأزمة مع مجموعة من الدول، وبصفة خاصة دول رباعي المقاطعة العربية (السعودية ومصر والإمارات والبحرين).

وبحسب الإعلان عن المؤتمر، فإن جدول أعمال المؤتمر سيتطرق بشكل رئيس إلى الأسباب الجذرية لتمويل قطر للإرهاب واحتضان الجماعات الإرهابية، وتأثيرها في اندلاع وتأجيج الأزمة الخليجية الحالية. ومن المتوقع أن ينجح المؤتمر الذي تعقده جهة ذات مصداقية كبيرة في الأوساط الأوروبية، في لفت الأنظار داخل دوائر صنع القرار في العواصم الأوروبية إلى ضرورة اتخاذ موقف واضح وصريح من تحركات النظام القطري الإرهابية التي باتت تهدد الأمن والسلم والاستقرار الدولي.

وأعلنت السعودية ومصر والإمارات والبحرين قطع العلاقات مع قطر، 5 يونيو الماضي، بسبب ملف الأخيرة في تمويل الإرهاب وإيواء المتطرفين والانخراط في مخططات تآمرية ضد دول الجوار العربي، في إطار التحالف القطري الإيراني الرامي لإضعاف المجتمعات العربية بهدف بسط النفوذ الفارسي على المنطقة.

بلحاج كان على علم بالهجوم على «معيتيقة» والغرياني دعا إلى تنفيذه

مسؤول أمني ليبي يكشف سعي الـ

■ تونس، طرابلس - البيان

أوضح مسؤول أمني ليبي رفيع أن قطر تبحث عن سيف الإسلام القذافي، لتصفيته، وقال الملازم أول الصادق العرفي، مدير الإعلام والتوثيق الأمني في إدارة الأمن المركزي في طرابلس، في تصريحات صحافية أمس، إن قطر وحلفاءها يسعون إلى زعزعة الأمن والاستقرار في ليبيا للدفع برؤوس الإخوان إلى العملية السياسية مرة أخرى، وأن جماعة الإخوان الليبية تقف وراء عملية زعزعة الأمن والاستقرار في ليبيا، مشيراً إلى نشر قيادي بميليشيات البنيان المرصوص لشريط فيديو يدعو فيه إلى تحشيد القوات من مدينة مصراتة لدعم ميليشيات بشير خلف الله المعروف باسم «البقرة» للهجوم مرة أخرى على مطار معيتيقة. وأوضح أن العميد محمد قنيدي القيادي في البنيان المرصوص ينتمي لجماعة الإخوان، معرباً عن أسفه من عدم اتخاذ المجلس الرئاسي الليبي أي إجراءات ضد قادة بعض الميليشيات التي تعمل تحت شرعية المجلس الرئاسي. وكان القنيدي دعا آمر الاستخبارات العسكرية بميليشيات البنيان المرصوص، والذي يوصف بأنه أحد أذرع قطر في ليبيا، من وصفهم بثوار ليبيا بالمنطقة الوسطى والغربية وقوات البنيان المرصوص بالوقوف مع من وصفهم بـ «ثوار تاجوراء وسوق الجمعة».

ودعا القنيدي الثوار إلى رص الصفوف والتوحد ومحاربة من وصفهم بـ «الظلمة والمستبدين». وكان القنيدي قاد وفداً إلى الدوحة في أغسطس الماضي، حيث أعلن دعم ميليشيات البنيان المرصوص للنظام القطري، وأهدى درع التنظيم لأمير قطر تميم بن حمد آل ثاني، وفي أكتوبر الماضي، هدد القنيدي بتنفيذ عمليات إرهابية داخل مصر، رداً على ضربات وجهها الجيش المصري إلى عناصر إرهابية في شرقي ليبيا.

وقالت مصادر مطلعة أنذاك إن نظام الدوحة منح مكافآت لأعضاء الوفد تراوحت بين 100 و500 ألف دولار للفرد، بحسب درجته العسكرية، كما وعدت قطر الميليشيات بتمكينها من المال والسلاح في حال الإعداد للهجوم على طرابلس.

وقال قادة عسكريون ليبيون معارضون لقادة ميليشيات البنيان المرصوص، إن «زيارة الوفد إلى قطر مسرحية مدفوعة الأجر» متسائلين «أين كانت تلك القيادات عندما كانت الحرب دائرة في ليبيا؟»

■ طائرة مدمرة في مطار معيتيقة | أرشيفية

إلى ذلك، أبرز مدير الإعلام والتوثيق الأمني في إدارة الأمن المركزي في طرابلس، أن القوات الأمنية اقتحمت مقرات ميليشيا «البقرة» وعثرت على أعلام لتنظيم داعش الإرهابي، مؤكداً أن هذا التحرك يأتي تحت عباءة الإخوان وبتمويل قطري وهذا شيء واضح، مؤكداً أن التحركات التي تجرى في ليبيا هو إخراج السجناء الدواعش

ـــديد سلامة الطيران المدني

ـــام مسؤوليتهما إزاء القرصنة القطرية

ترويع المدنيين .. بيانات ودلائل

أكـدت الدلائل وبيانات الرادار التي بثتهـا الهيئة العامة للطيران المدني في الإمـارات واقعة اعتراض مقاتلتين قطريتين لطائرتين مدنيتين تتبعان لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأظهرت كيف اعترضت الطائرتان الحربيتان التابعتان لقطر الطائرتين الإماراتيتين اللتين كانتا في طريقهما إلى مملكة البحرين.

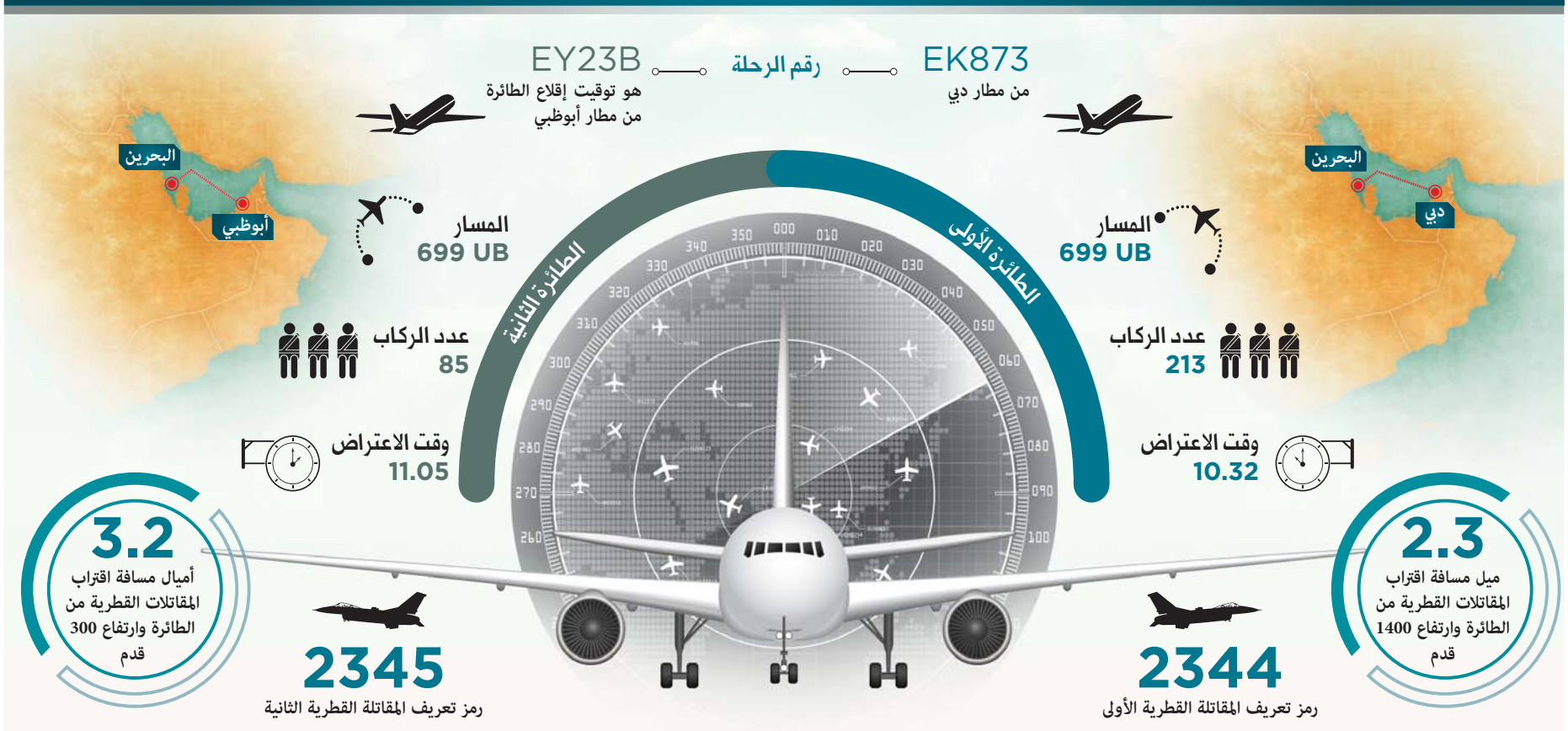

إعداد: قسم السياسة - غرافيك: محمد أبوعبيدة

البيان

للطيران المدني في الإمارات هذه الأعمال بالعدوانية الخطيرة وغير المسبوقة على الطائرات المدنية التي تحمل الركاب تشكل تصعيداً خطيراً على حركة الملاحة الجوية في المنطقة وخرقاً واضحاً لاتفاقية شيكاغو لعام 1944 وملحقاتها.

وبدورها فنّدت مملكة البحرين، في وقت سابق مزاعم قطر، في مذكره بعثت بها إلى مجلس الأمن المزاعم القطرية التي ادّعت اختراق مجالها الجوي من قبل طائرات عسكرية تابعة للإمارات.

وقالت وكالة أنباء البحرين إنّ بعثة المملكة لدى الأمم المتحدة بنيويورك سلمت رد «البحرين» على الادعاءات القطرية موثقًا بالأدلة والبراهين الدامغة التي تؤكد عدم حدوث أي اختراق من قبل الطائرات التابعة للإمارات للأجواء القطرية، والتزامها بالتحليق في الأجواء التي تُديرها مملكة البحرين فقط.

وأضافت الوكالة أنّ البعثة أوردت تقريرًا حول خط سير رحلات الطائرات الإماراتية التي تدّعي قطر أنها اخترقت مجالها الجوي.ويثبت التقرير من خلال تتبع مسار الرحلات، ابتعاد الطائرات الإماراتية عن المجال الجوي القطري، وأنّ قطر هي من قامت بمخالفة القانون الدولي عندما اعترضت رحلات الطائرات الإماراتية، فيما يعكس تصعيدًا غير مسؤول وغير مبرر من جانب قطر. وتطالب مملكة البحرين، دولة قطر باحترام القانون الدولي والالتزام بمبادئ حسن الجوار وعدم تكرار مثل هذه الأعمال المرفوضة التي تعرض حياة المدنيين الأبرياء للخطر وتهدد الأمن والسلم الدوليين.

ـــدنيين للخطر

مسارات الطائرات المدنية، وأنه لا يجوز لطائرة الدولة التابعة لدولة متعاقدة أن تطير فوق إقليم دولة أخرى أو أن تهبط عليه إلا إذا كانت قد حصلت على ترخيص بذلك باتفاق خاص أو أي طريقة أخرى وطبقاً لشروط ذلك الترخيص، على أن تلتزم الدول المتعاقدة بأن تعتد بسلامة الملاحة للطائرات المدنية».

تأزيم الأوضاع

من ناحيته، اعتبر المسؤول في الرابطة الدولية للحقوقيين الناطقين بالروسية، دميتري ماليسيف، اعتراض المقاتلات القطرية لطائرة مدنية إماراتية لا يسهم فقط في تأزيم الأوضاع في المنطقة والمزيد من الإضرار في العلاقات بين البلدين، بل يشكل عملاً عدائياً وخرقاً فاضحاً للأعراف والقوانين الدولية في مجال تنظيم الملاحة الجوية.

مؤكداً في حديث خاص إلى «البيان» عدم وجود أي مبررات للسلوك القطري مع طائرة مدنية كانت متوجهة في رحلة اعتيادية إلى المنامة، وتسير وفق خطوط سير مثبتة مسبقاً كما هو الحال مع كل شركات الطيران في العالم، ما يثبت عليها تهمة خرق الإجراءات القانونية لسلامة الرحلات الجوية.

وأضاف أن سلوك المقاتلات القطرية واعتراضها لطائرة مدنية إماراتية أمر مدان من قبل القوانين الدولية ذات الصلة، لأن الطائرة لم تقم بخرق الأجواء القطرية، وأن الجانب القطري لم يكن لديه أساس لاعتراض الطائرة الإماراتية، ما يضيف على هذه الحادثة عنصر التهور والاستفزاز المتعمد.

تصرف متهور

ولفت الخبير القانوني الروسي إلى أنه حتى من النواحي الإجرائية المتبعة في هذه الحالات، لم تقم أبراج المراقبة في قطر بإعلام قائد الطائرة بحدوث خرق للأجواء القطرية، وإبلاغه بضرورة تعديل مساره، فضلاً عن أن خروج أي طائرة مدنية عن مسارها الموضوع لا يشكل بحد ذاته تهديداً للبلد الذي دخلت الطائرة مجاله الجوي، وهو الشي الذي -وفقاً للمعطيات- لم يحصل مع الطائرات الإماراتية أصلاً.

وأضاف أن منظمة الطيران العالمي تشدد على استثناء الطائرات المدنية من الاعتراض فضلاً عن الاستهداف، وقال إنه بناء على انتهاك قطر لاتفاقية شيكاغو، فإنه يحق لدولة الإمارات التقدم بشكوى إلى منظمة الطيران العالمي، لاتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الحكومة القطرية والمطالبة بالتعويضات وضمان عدم تكرار هذه الحوادث في المستقبل.

واعتبر أن تعريض حياة ركاب الطائرة الإماراتية للخطر والتسبب لهم بحالة الذعر، لا تبرره أي تباينات وأزمات سياسية، الشيء الذي تحرمه صراحة قوانين منظمة الطيران العالمي «إيكاو»، خصوصاً أن تصرفاً استعراضياً أرعن من هذا النوع، كان من الممكن أن ينتهي بكارثة تدفع بالأوضاع في المنطقة وبالأزمة مع قطر إلى مستويات أكثر خطورة.

إضاءة

لا يتم اتخاذ قرار اعتراض مقاتلات حربية للطائرات المدنية في الأجواء إلا في حالات قصوى ومحددة، وفقاً لما تنص عليه القوانين الدولية المنظمة للطيران المدني. ومن تلك الحالات انحراف الطائرة عن المسار الجوي المحدد لها من دون تصريح مسبق أو اختراق المجال الجوي لأي دولة من دون موافقتها أو انقطاع الاتصال بين قائد الطائرة وأبراج المراقبة الجوية. ويؤكد خبراء الطيران أنه حتى في هذه الحالات، لا يتم اعتراض الطائرة المدنية بصورة مباشرة أو فورية. فقرار الاعتراض بمقاتلات حربية لا يتخذ في العادة إلا بعد التحدث إلى الطيار أولاً، والتعرف إلى الأسباب التي دفعته إلى تغيير المسار أو اختراق المجال الجوي من دون موافقة مسبقة. وإذا قدم الطيار أسبابه، وتم قبولها، يمكن للدولة أن توافق له على الاستمرار في رحلته، أو تطالبه بالهبوط فوراً، وعلى الطيار الامتثال فوراً لمطالب الدولة التي تم اختراق مجالها الجوي، حرصاً على سلامة الركاب، وتنفيذاً لقوانين الطيران المدني الدولي.

الاتفاقات الدولية تحدد كيفية اعتراض الطائرات المدنية

■ أيمن سلامة

لندن - سعيد جوهر

دعا أستاذ القانون الدولي أيمن سلامة، منظمة الطيران المدني الدولي «إيكاو» إلى تشكيل لجنة تحقيق للبت في الانتهاكات القطرية لقوانين واتفاقات سلامة الطيران المدني، والتقرير بمسؤوليتها عن انتهاك محدد لبعض مواد اتفاقية شيكاغو المنظمة لعمل الطيران، مشيراً إلى أنه وفقاً لنتائج تلك اللجنة يمكن للإمارات أن تطالب قطر بتعويضات مادية نتيجة الهلع والترويع الذي وقع على الطائرة وركابها من المدنيين، ولفت سلامة إلى أن خطوات اعتراض الطائرات المدنية نصت عليها اتفاقية شيكاغو. وأضاف سلامة لـ«البيان» أن التعويض يشمل الضرر المادي والمعنوي لدولة الإمارات، ومحاسبة المسؤولين القطريين عن هذا الانتهاك، وأشار سلامة إلى أن اتفاقية شيكاغو عام 1944 لتنظيم القضايا المتعلقة بالطيران وقعت عليها دول الإمارات وقطر والبحرين. مؤكداً أن قطر سبق لها أن تقدمت بادعاءات ضد دول المقاطعة ونظرت منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) لهذه الشكوى التي طلبت قطر عبرها أن تفرض المنظمة على دول المقاطعة تخصيص مسارات جوية فوق أقاليمها البرية لمرور الطائرات القطرية والأجنبية الذاهبة والمغادرة من قطر. وقامت المنظمة بتلبية المطلب القطري وفقاً لاتفاقية شيكاغو ومبادئ المنظمة الدولية المعنية بسلامة وأمن النقل الجوي لدول المنظمة، ونفذت الدول الثلاث هذا القرار.

خطوات

وأوضح أستاذ القانون الدولي أن الطيران المدني يأخذ تصريحاً عادياً، أما الطيران الحربي فيأخذ تصريحاً خاصاً قبل الدخول المجال الجوي لأي دولة، مشيراً إلى أن الطائرات تنحرف عن مسارها لأسباب عدة من بينها حالة الحروب وحالة الظروف الجوية العاتية والأعطال الفنية الطارئة، وتدخل المجال الجوي لأي دولة من دون تصريح مسبق. مؤكداً أن التعامل مع تلك الحالات يتم عبر من يراقب الطيران عبر المحطات الأرضية في المطارات من جانب، ونقاط التماس الجوية من جانب آخر وكل نقطة تعرف النقطة الأخرى ويتم اللجوء إليها في حال سقوط الطائرات. وحدد سلامة حالات اعتراض الطائرات المدنية من الناحية القانونية وفقاً لملحق اتفاقية شيكاغو لعام 1944، وهي إذا دخلت الطائرات دون إذن مسبق على أن يتم في هذه الحالة إنذار الطيار عبر برج المراقبة والطلب منه الابتعاد عن المجال الجوي.

كيفية الاعتراض

وشدد سلامة على أن هناك مجموعة خطوات حددها القانون تسبق اعتراض الطائرة المدنية فعقب إنذار برج المراقبة تقوم تنبيه الطائرة المخترقة بخرطوشات ضوئية ذات لونين أحمر وأخضر، وإذا عاند الطيار بعد استنفاذ هذه الخطوات عندها يكون للطائرات المقاتلة حق اعتراض تلك الطائرة وتطالبه بالبعد عن المجال الجوى ويضربوا عليه إنذارات ضوئية من الطائرة. تلك هي الخطوات المتبعة في اعتراض الطائرات المدنية إذا دخلت المجال الجوي لدولة أخرى دون تصريح مسبق. مستشهداً بحادثة ضرب إسرائيل لطائرة ليبية فبراير عام 1973 تحمل مسافرين معظمهم من المصريين وقتل 108 ودمرت الطائرة بعد أن عبر الطيار ودخل إلى سيناء المحتلة وقامت الطائرات الإسرائيلية المقاتلة بضرب تلك الطائرة وتم الشكوى. وشكلت منظمة الإيكاو لجنة تقصى حقائق ووجدت أن إسرائيل مسؤولة عن قتل 108 مدنيين على متن الطائرة الليبية. وقامت إسرائيل بدفع التعويضات في أيام قليلة، لأنها لم تتبع الخطوات القانونية وفقاً للاتفاقيات القانونية الدولية في اعتراض الطائرات التي تنحرف عن مسارها وتدخل المجال الجوي لأي دولة دون إذن مسبق.

السلطات السويسرية تحقق في الأموال القطرية

■ برن - وكالات

شرعت السلطات السويسرية في تكتم كامل حفاظاً على سرية نظامها المصرفي في إجراء تحقيقات في الأموال القطرية بعد أن اطلعت على العديد من التقارير التي تثبت تورط شخصيات قطرية نافذة بينهم من ينتمون للأسرة الحاكمة في تمويل ودعم تنظيمات إرهابية، وتطرّقت مديرة تحرير صحيفة «ذي أراب ويكلي» إيمان الزيات، إلى التحقيقات الفيدرالية التي تجريها السلطات السويسرية حول دعم قطر للمجموعات الإرهابية، وأكدت أن الصحافة الغربية كتبت كثيراً عن علاقة الدوحة بالإرهاب، وقد بات هذا الدعم معروفاً في أوساط المجتمع الغربي. وأشارت الكاتبة إلى أن التهديد الذي تفرضه قطر بنشرها التطرف جدّي، ويجب أن يدفع الغرب إلى التفكير في هذه المسألة وخصوصاً أوروبا التي عانت من هجمات إرهابية متعددة في السنوات الماضية، لافتة إلى تقرير نشرته صحيفة «لو تان» السويسرية حول إجراء جهاز المخابرات الفيدرالي السويسري تحقيقاً حول العلاقات المريبة بين قطر، بما فيها العائلة الحاكمة، وبين وجوه داعمة للإرهاب. لكن التقرير ليس مفاجئاً بحسب الزيات بالنظر إلى ماضي قطر وهو يؤكد معلومات نشرتها السلطات في الخليج العربي.

ـــدوحة لتصفية سيف الإسلام القذافي

وإفشال العملية الانتخابية في ليبيا.

وقال العرفي إن قطر تسعى إلى تصفية سيف الإسلام القذافي، نجل الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، وزعيم الجبهة الشعبية للتحرير الليبي، لأنه يحظى بدعم نسبة كبيرة من الليبيين، وخاصة من أبناء القبائل والمدن الليبية الرافضة بقوة لجماعات الإسلام السياسي والتي تعتبر قطر عدواً رئيساً وسبباً في الخراب الذي وصلت إليه ليبيا، وأكد المسؤول الليبي أن الطائرات التابعة لطيران الأجنحة التابعة للإرهابي عبد الحكيم بلحاج تم إجلاؤها من مطار معيتيقة قبل الهجوم الذي تعرضت له الاثنين الماضي ، ما يعني أن بلحاج كان على علم مسبق بالهجوم الذي تعرضت له القاعدة الجوية بطرابلس. وقال بشير زعبية رئيس تحرير موقع «بوابة الوسط» في تدوينة على صفحته بموقع فيسبوك، بدأ الهجوم بعد ساعات من نشر الصادق الغرياني مقالاً في موقع دار الإفتاء، بعد غياب طويل وعقب الهجوم بساعات، قفز موقع «ميدل إيست آي» القطري ليستنتج أن الاشتباكات تؤكد صعوبة إجراء انتخابات في ليبيا قريباً. وحملت تدوينة زعبية اتهاماً واضحاً لقطر بالوقوف وراء الهجوم الذي سيدفع الليبيون وحدهم ثمنه باهظاً بعدما دمّر المنفذ الجوي الوحيد للعاصمة ليتم توجيه الرحلات نحو مدينة مصراتة.

غرفة عمليات

في الأثناء، أوضحت مصادر ليبية مطلعة أن غرفة عمليات ليبيا داخل جهاز الاستخبارات القطري، والتي يشارك في إدارتها ضباط أتراك، هي التي تخطط لمجريات الأحداث الميدانية من خلال اتصالها المباشر بالعناصر الإرهابية المرتبطة بها كعبد الحكيم بلحاج ومفتي الإرهاب صادق الغرياني، مشيرة إلى أن هجوم الاثنين الماضي على قاعدة معيتيقة كان بأوامر مباشرة من تلك الغرفة. على صعيد متصل، أكد الناطق الرسمي باسم مجلس النواب الليبي عبدالله بلحيق، أن قطر تعمل على مد الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية بالمال والأسلحة للقتال في ليبيا وغيرها من البلدان العربية.